حكومة لبنان تقرر اقتراض 62 مليون دولار لشراء وقود للكهرباء ..و54 مليونا لصيانة محطات الطاقة وشبكات التوزيع

ميقاتي مترئسا اجتماع الحكومة

بيروت – «وكالات»: أعلن رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، أمس الأربعاء، الموافقة على قرض من مصرف لبنان بـ62 مليون دولار لشراء وقود لمعامل الكهرباء، و54 مليون دولار لصيانة محطات الطاقة وشبكات التوزيع.

تصريح ميقاتي جاء في مؤتمر صحفي عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بمقر الحكومة في بيروت، وسط مقاطعة من وزراء محسوبين على «التيار الوطني الحر» أبرزهم وزير الطاقة وليد فياض.

وقال: «تمت الموافقة على سلفة 62 مليون دولار لتفريغ باخرتين محملتين بالوقود اللازم لتوليد الكهرباء، إلى جانب 54 مليون دولار لصيانة معامل الكهرباء، وتشكيل لجنة وزارية لمتابعة ملف الطاقة، وتجديد عقد الكهرباء مع العراق».

وكان الوزير فياض، أعلن الإثنين الماضي عن مبادرة لحل شامل لمشكلة انقطاع الكهرباء في البلاد، تتمثل بزيادة سعر التعرفة بالتزامن مع رفع مدة إمدادات الطاقة.

ويقدّر الوزير كلفة الحل المقترح بـ600 مليون دولار على 5 أشهر لزيادة الإمدادات حتى 10 ساعات يوميا، وبين أن «مصرف لبنان ليس على استعداد لوضع هذا المبلغ بتصرف الحكومة ومؤسسة الكهرباء في الفترة الأولى، وإنما 300 مليون دولار فقط».

وكان فياض أعلن أنه «في حال تمت الموافقة (اليوم على ثمن الفيول) عندها فإن التغذية بالحد الأدنى قد ترتفع إلى 4 ساعات في اليوم، بناء على المبلغ المحول من مصرف لبنان».

وفي هذا الإطار، قال ميقاتي في مؤتمره الصحفي اليوم: «ملف الكهرباء لم يتم حله بعد، وتم تشكيل لجنة وزارية للمتابعة».

ويعتمد اللبنانيون على المولدات الخاصة باهظة الثمن منذ نهاية الحرب الأهلية في البلاد من 1975 إلى 1990، عندما دمرت البنية التحتية للطاقة.

ويعارض أكبر حزبين مسيحيين «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» مثل هذا الاجتماع، بدعوى أنه في فترة الشغور الرئاسي يجتمع مجلس الوزراء فقط لمناقشة القضايا العاجلة والضرورية.

ويزيد من تداعيات أزمة انتخاب الرئيس، أن لبنان يشهد منذ 2019 انهيارا اقتصاديا صنفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ عام 1850.

ويعاني لبنان منذ قرابة عام من انقطاع حاد في التيار الكهربائي، بسبب مماطلة تحويل الأموال من البنك المركزي بالعملة الأجنبية إلى الشركات المستوردة للوقود.

قال إنه «من الحق الطبيعي لأي كتلة أن تقول إنها لا تريد رئيسا قريبا من حزب الله»

«نصر الله» يتمسك بانتخاب رئيس للبنان «لا يطعن ظهر المقاومة»

حسن نصر الله

بيروت – «وكالات»: أكد الأمين العام لجماعة «حزب الله» اللبنانية حسن نصر الله، مساء أمس الأول الثلاثاء، تمسكه بانتخاب رئيس جديد للبلاد «لا يطعن ظهر المقاومة (يقصد جماعته)»، على حد قوله.

وخلال حفل توزيع «جائزة قاسم سليماني العالمية للأدب المقاوم» في منظقة الغبيري غربي العاصمة بيروت، قال نصر الله: «من حقنا الطبيعي أن نقول إننا نريد رئيسا لا يطعن ضهر المقاومة، ومن الحق الطبيعي لأي كتلة أن تقول إنها لا تريد رئيسا قريبا من حزب الله»، بحسب وسائل إعلام محلية.

وبين سبتمبر و15 ديسمبر الماضيين، فشل مجلس النواب عشر مرات في انتخاب رئيس للجمهورية خلفا لميشال عون الذي انتهت ولايته في 31 أكتوبر الماضي.

ولفت نصر الله إلى أنه «لا أحد لديه الأكثرية (في البرلمان) لضمان الفوز من الدورة الأولى لإيصال الشخصية التي يراها مناسبة لإنقاذ لبنان».

وبحسب المادة 49 من الدستور، يُنتخب رئيس البلاد في دورة التصويت الأولى في الجلسة بأغلبية الثلثين أي 86 نائبا (من 128)، ويُكتفى بالغالبية المطلقة (النصف1+) في الدورة التالية، على أن يكون نصاب حضور هذه الدورات، سواء الأولى أو الثانية، 86 نائبا.

وتتهم كتل برلمانية «حزب الله» وحلفاءه بتعطيل جلسات انتخاب الرئيس، عبر تكرار الانسحاب في نهاية الدورة الأولى ما يُفقد الدورة الثانية نصابها.

وأضاف نصر الله أن «الكل يريد إنهاء الفراغ السياسي لتشكيل الحكومة وعودة الأمور إلى مسارها الطبيعي».

ومن المقرر أن يعقد البرلمان،اليوم الخميس ، الجلسة الحادية عشرة لمحاولة انتخاب رئيس للبلاد.

وتتهم قوى لبنانية وعواصم إقليمية وغربية «حزب الله» باستخدام ترسانته من الأسلحة لترهيب خصومه السياسيين في لبنان والهيمنة على مؤسسات الدولة لصالح حليفته إيران، بينما تقول الجماعة إن سلاحها مكرس حصرا لمقاومة إسرائيل التي تحتل أراضٍ لبنانية.

وفي الموضوع الحكومي، قال نصر الله إنه «يحق لحكومة تصريف الأعمال (برئاسة نجيب ميقاتي) أن تجتمع لتأخذ القرار في حدود القضايا الملحة والضرورية غير القابلة للتأجيل».

فيدان أكد اهتمام بلاده بتطوير علاقاتها مع ليبيا

رئيس المخابرات التركية يلتقي الدبيبة والمشري في طرابلس

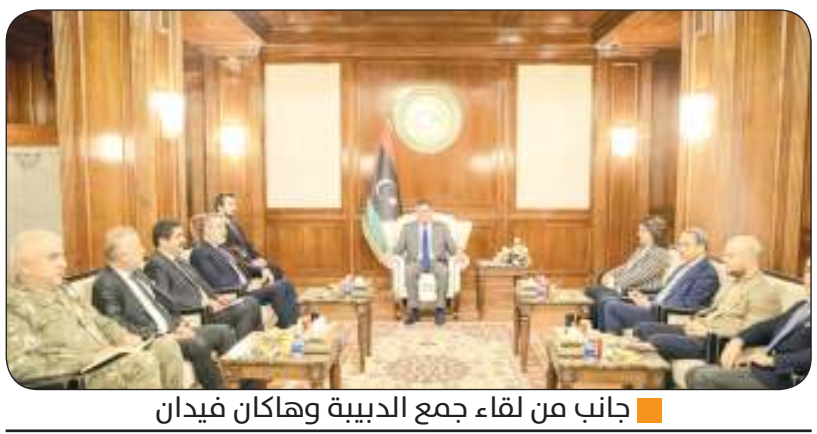
جانب من لقاء جمع الدبيبة وهاكان فيدان

طرابلس– «وكالات»: التقى رئيس جهاز المخابرات التركية هاكان فيدان مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري في طرابلس أمس الأول الثلاثاء.

وقال المشري في صفحته على فيسبوك إنه أكد مع فيدان خلال اللقاء على «عمق العلاقات التاريخية بين ليبيا وتركيا، وأهمية تعزيزها وتطويرها، وضرورة التعاون والتنسيق بشأن القضايا والملفات الثنائية والدولية».

وأشار المشري إلى أنه عقد أيضا اجتماعا موسعا ضم، إلى جانب الدبيبة وفيدان، نائب رئيس المجلس الرئاسي عبدالله اللافي ومحافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير.

وقال المشري «تباحثنا خلال الاجتماع حول مستجدات العملية السياسية في ليبيا والسبل الكفيلة بتذليل العقبات التي تواجهها وتكثيف الجهود للسير نحو إنجاز الانتخابات وفق أسس دستورية وقانونية سليمة».

وذكر المكتب الإعلامي للمجلس الأعلى للدولة أن فيدان أكد اهتمام بلاده بتطوير علاقاتها مع ليبيا ودعم تركيا المتواصل لكل الجهود السياسية المبذولة لإيجاد حلول للمسائل العالقة.

وفي وقت سابق اليوم، أفادت منصة (حكومتنا) التابعة لحكومة الوحدة بأن اللقاء الذي جمع الدبيبة ورئيس جهاز المخابرات التركية، بحضور وزيرة خارجية حكومة الوحدة نجلاء المنقوش، ركز على بحث الملفات المحلية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

أنقرة تشدد على عدم السماح بقيام دولة إرهابية على حدودها

إيران تؤكد على إمكانية الوصول لاتفاق نووي .. تركيا تحذر من الإرهاب في سوريا

أوغلو وعبد اللهيان

عواصم –«وكالات»: أعلن وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، أمس الأول الثلاثاء، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو في أنقرة، أن «الوصول إلى اتفاق نووي لايزال أمرا ممكنا»، فيما أكد أوغلو أن «المجموعات الإرهابية في شمال سوريا تمارس نشاطها».

وقال أوغلو إن بلاده «لن تسمح بقيام دولة إرهابية على حدودها».

وزار عبد اللهيان، تركيا،أمس الأول الثلاثاء، والتقى عدداً من كبار المسؤولين لمناقشة الوضع في سوريا، وكذلك المفاوضات الأخيرة بين وزراء الدفاع لكل من روسيا وسوريا وتركيا.

وقالت مصادر إن زيارة عبداللهيان تأتي استكمالا لما بدأه في دمشق بعد لقائه الرئيس السوري بشار الأسد ووزير خارجيته فيصل المقداد.

زيارة عبداللهيان إلى أنقرة تسبق زيارة مرتقبة لنظيره التركي جاويش أوغلو إلى واشنطن، حيث يُطلع خلالها المسؤولين الأمريكيين على مسار التقارب بين دمشق وأنقرة، في ظل رفض أميركي لهذا التقارب.

وكان وزير الخارجية السوري فيصل المقداد قال، السبت، إنه سيتعين على تركيا إنهاء وجودها العسكري في بلاده لتحقيق تقارب كامل.

وقال المقداد بعد لقائه مع نظيره الإيراني في دمشق: «لا يمكن الحديث عن إعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا من دون إزالة الاحتلال».

وأضاف المقداد أن أي اجتماع بين الرئيس بشار الأسد والقيادة التركية يعتمد على «إزالة أسباب النزاع».

يأتي ذلك فيما أعلنت وزارة الخارجية الروسية تأجيل المحادثات التي كانت مزمعة اليوم الثلاثاء بين وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف، ونظيره الإيراني حسين أمير عبداللهيان.

وقالت الخارجية في بيانها: «تقرر تأجيل المحادثات بين وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف ووزير خارجية إيران حسين أمير عبداللهيان، التي كان من المقرر إجراؤها في 17 يناير حتى موعد لاحق بعد اتفاق الطرفين على ذلك»، بحسب ما نقلت وسائل الإعلام الروسية.

أكدت أن «الأمور تسير ببطء ولكن في المسار الصحيح»

الأمم المتحدة: العملية السياسية ستقود لتشكيل حكومة مدنية في السودان

الخرطوم – «وكالات»: أعلنت الأمم المتحدة،أمس الأربعاء، أن المرحلة النهائية للعملية السياسية في السودان ستقود حتما إلى إنشاء حكومة مدنية وانتخابات وحكم ديمقراطي.

جاء ذلك على لسان رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان (يونيتامس)، فولكر بيرتس، في مقابلة نشرها موقع البعثة، أمس الأربعاء.

وفي 8 يناير انطلقت المرحلة النهائية للعملية السياسية بين الموقعين على الاتفاق الإطاري المبرم في 5 ديسمبر بين العسكر والمدنيين (ممثلين بقوى الحرية والتغيير)، للوصول إلى اتفاق سياسي نهائي لحل أزمة البلاد.

وتشمل العملية السياسية للتوصل لاتفاق نهائي 5 قضايا، هي: العدالة والعدالة الانتقالية، الإصلاح الأمني والعسكري، مراجعة وتقييم اتفاق السلام، تفكيك نظام 30 يونيو 1989، قضية شرقي السودان.

وقال بيرتس: «هذه المرحلة الثانية والأخيرة إن شاء الله في العملية السياسية مهمة جدا طالما كان الهدف منها الوصول إلى تسوية سياسية ستقود حتما إلى إنشاء حكومة مدنية وإلى مرحلة انتقالية جديدة أو بالأحرى العودة إلى الانتقال السياسي نحو السلام الداخلي والانتخابات والحكم الديمقراطي».

وأضاف: «الأمور تسير ببطء، ولكن تسير على المسار الصحيح، أنا متفائل أكثر بكثير مما كنت عليه منذ سنة تقريبا».

وتابع: «صحيح أن هناك أزمة ثقة بين المدنيين والعسكريين، بين القوى المدنية المختلفة وحتى بين قوى عسكرية وقوى مسلحة أخرى، ولكن هذا الشيء طبيعي، فنحن نعمل في سياق صراع سياسي حاد، ولا نستطيع الانتظار حتى تأتي الثقة لنبدأ العملية السياسية لاحقا، فالعكس صحيح».

ولفت أن «الاتفاق خطوة لتشكيل حكومة مدنية جديدة وعلى هذه الحكومة مهمات محددة جدا، فهي ستكون حكومة انتقالية بتفويض محدود وواضح. كما فهمت من السودانيين والسودانيات، عليها أن تنظر وتعالج الوضع الاقتصادي الاجتماعي في الدرجة الأولى».

وأردف: «عليها (الحكومة المرتقبة) أن تراعي تنفيذ اتفاق جوبا بكامل أبعاده (وقع في 3 أكتوبر 2020)».

واستطرد: «عليها أن تدخل في مفاوضات مع الحركات التي لم توقع على اتفاق سلام إلى حد الآن، وعليها أن تحضر للانتخابات لتنتهي المرحلة الانتقالية بانتخابات نزيهة، فتبدأ بعد ذلك مرحلة ديمقراطية كاملة».

والاتفاق الإطاري شاركت في مشاوراته الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد»)، والرباعية المكونة من (الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات).ويهدف الاتفاق إلى حل الأزمة السودانية الممتدة منذ 25 أكتوبر 2021، حين فرض رئيس مجلس السيادة الانتقالي عبد الفتاح البرهان إجراءات استثنائية منها حل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين واعتقال وزراء وسياسيين وإعلان حالة الطوارئ وإقالة الولاة (المحافظين).

وقبل إجراءات البرهان الاستثنائية، بدأت بالسودان في 21 أغسطس 2019، مرحلة انتقالية كان مقررا أن تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024 ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام جوبا عام 2020.